

شرق تركيا مقبرة اللاجئين



تطوان في مقاطعة بيتليس المجاورة. ومن هناك، يذهبون إلى إسطنبول بالحافلة للعثور على عمل.

وكانت إمكانية الوصول إلى مكتب حيث يمكن تخليص إجراءات اللجوء أمرا مهما للغاية بالنسبة للاجئين الذين وصلوا إلى فان. كان يتم تحديد وضع اللاجئين في فان، ولم تكن المحافظة طريق الموت للاجئين ولكن مركزا لحل وضعهم. وتسوء الحظ، قبل تسع سنوات، أغلقت الأمم المتحدة المكتب وتركته غالبية المهام للدولة التركية. وبالتالي، فإن اللاجئين الذين يصلون إلى فان من الحدود الشرقية لتركيا يفقدون إلى المرور عبر إجراءات لجوء فعالة. ولهذا السبب، يحاولون الوصول إلى إسطنبول أو الدول الأوروبية بطرق غير شرعية من خلال المخاطرة بحياتهم. كما تم تشديد الرقابة على الحدود في السنوات الأخيرة. وعلى الرغم مما يسمى عمليات التفتيش على الحدود، يمكن للعثور من اللاجئين عبور هذه الحدود كل شهر، غالبا بأعداد كبيرة. وقال محمود كاشان، وهو محام من نقابة المحامين الذين عملوا مع هؤلاء اللاجئين منذ سنوات عديدة، إن هذا أمر محير.

قال كاشان "من ناحية، هناك زيادة في أمن الحدود في ظل وجود الكاميرات والجنود في كل مكان، ولكن مع ذلك يمكن للعديد من اللاجئين دخول تركيا. يدخل اللاجئون إلى فان عبر

نورجان بايسال
كاتبة تركية

ظلت محافظة فان، الواقعة في شرق تركيا، المحطة الأولى للاجئين من إيران وأفغانستان لفترة طويلة. ينتظر بعض هؤلاء اللاجئين في فان منذ سنوات حتى يتم قبول طلب لجوئهم من قبل دولة ثالثة، حتى أن الأطفال كبروا خلال سنوات الانتظار هذه. وقالت لاجئة إيرانية تحدثت في ندوة حول الهجرة الدولية نظمتها الأمم المتحدة قبل 12 عاما، حيث كنت أحد المتحدثين، إنها كانت تنتظر قبول طلب لجوئها من قبل دولة ثالثة لمدة 11 عاما، بعيدا من عائلتها.

وفي ذلك الوقت، كانت المدينة مليئة باللاجئين الذين توقعوا الاستقرار في دولة أخرى. لكن كان عليهم أن يبدأوا حياة جديدة في تركيا لأن عملية اللجوء كانت بالنسبة لهم بمثابة معركة مستمرة.

ويشكل تدريجي، أصبحت فان مقبرة اللاجئين.

انقلب قارب، يعتقد أنه كان يحمل من 60 إلى 100 مهاجر من أفغانستان وبakistan، في بحيرة فان في الطقس العاصف في 27 يونيو. عثرت فرق البحث والإنقاذ على الحطام الأسبوع الماضي. ومنذ ذلك الحين، وصلت جثث القتلى إلى الشاطئ. اكتشف المسؤولون 37 جثة حتى الآن، وتواصل فرق البحث والإنقاذ جهودها.

ويحسب ما نعلم من الأخبار، اختار المهربون عبور البحيرة لتجنب نقاط التفتيش التابعة للشرطة والجيش الواقعة على طول طرق العبور التقليدية المستخدمة في نقل المهاجرين إلى تركيا من إيران، وخاصة لتجاوز تلك الموجودة في منطقة ريشادي.

لا توجد نقطة تفتيش بعد ريشادي. ومن هناك، يمضي اللاجئون حوالي 30 كم إلى محطة الحافلات في منطقة

سلام الله على الأغنام

والأقل تعليما، ويندر حدوثها في فئة المتعلمين الميسورين.

هذا العربي الذي قتل إحدى نساته يشاهد على التلفاز لآعبة الجمباز الروسية أو الرومانية وهي تتقلب كالجن ولا يستر عورتها سوى رقعة صغيرة وينبهر بأدائها ويعجب بتلك المجتمعات المتحضرة التي تأتي كل يوم بإنجاز جديد، ويدرك في عقله أن العرب لا يتأتون بجديد سوى بجرمة شرق جديدة بين فترة وأخرى.

إن الحديث عن تغيير الثقافة متشعب وليست له وصفة واحدة، فالشعوب المتحضرة هي التي غيرت الثقافة من قاعدة الهرم وفرضت رؤيتها على المجتمع ومؤسساته الرسمية والمدنية حتى رأس الهرم، أما العرب فلن يغيروا ثقافتهم مطلقا فهم شعوب لا يحركهم سوى الخوف والضرب على الرأس بهراوة أو ركلة تكسر الساق، ذلك أنهم عاجزون عن نقض الغبار عن عقولهم لكي تتضح الرؤية أمامهم ليرسموا مسار الطريق الصحيح، كما فعلت الشعوب المحبة للحياة. أما العرب فلا هم بالأحياء ولا الأموات ولن يقرروا ولن يتحركوا ذاتيا.

إن الحل لهذه الظاهرة المقرفة هو القانون دون أي ظروف مخففة، بل يجب تشديد العقوبة على هذه العقول المتحجرة، وتطبيقه بحزم وشدّة، هذا إذا كان المشرع مهتما بمصلحة المجتمع والشأن العام، وإذا كان لديه بعد نظر ويدرك النتائج البعيدة الأمد لمثل هذه الظاهرة، فالجهل لا يجلب إلا مزيدا من الجهل، والحماقة أعيت من دوايها.

وفي هذه الأحوال لا يأتي التغيير إلا من أعلى الهرم، وليس من قاعدته، فنحن لسنا فرنسيين ولا نطور ضد الظلم والجهل ونصنع التغيير بأدينا، ولسنا أميركيين لنغضب المقتل زنجي ونجبر الحكومة على معاقبة القتل، ما نحن إلا قطع والقطع لا يسبق إلا بالعصا.

ربما يتساءل القارئ ما علاقة هذا بذاك؟ إن له كل العلاقة، فطالما أن الشعب جاهل إلى هذا الحد، فإن الجهل لا يتوقف عن حد، ويندرج على كل شيء، فالجهل ليس حدثا معينا، بل هو توجه عام، وسمة لصيقة لا تزول إلا إذا تم تغيير الثقافة برمتها، وإذا كان البعض يظن أن الجهل يكون في مواقف معينة فهو مخطئ، أو أن الذلّة تكون في حالات معينة فهو مخطئ، فالإنسان الجاهل هو جاهل في كل شيء والمتحضر متحضر في كل شيء، والليل على ذلك هو أن جرائم الشرف لا تحدث إلا بين الفقراء

سهى الجندى
كاتبة فلسطينية

مرة أخرى تفوح رائحة الدماء في جريمة شرف، ولا أدري عن أي شرف يتحدث العربي، وما من شبر من بلاده إلا وفيه مأساة وهو عاجز عن الذود عن بلاده وحماية نفسه، وفجأة يصبح أسدا أمام ابنته أو اخته، فيهشمها ويحطمها ليثبت أنه رجل، خاب ظنك وقتل مسعك أيها الكائن النعس، فشرق العرب في الحضيض طالما أنهم الأضعف والأشدّ جهلا وفقرا.

الحديث عن تغيير الثقافة متشعب وليست له وصفة واحدة فالشعوب المتحضرة هي التي غيرت الثقافة من قاعدة الهرم وفرضت رؤيتها على المجتمع ومؤسساته الرسمية والمدنية حتى رأس الهرم

ربما يتساءل القارئ ما علاقة هذا بذاك؟ إن له كل العلاقة، فطالما أن الشعب جاهل إلى هذا الحد، فإن الجهل لا يتوقف عن حد، ويندرج على كل شيء، فالجهل ليس حدثا معينا، بل هو توجه عام، وسمة لصيقة لا تزول إلا إذا تم تغيير الثقافة برمتها، وإذا كان البعض يظن أن الجهل يكون في مواقف معينة فهو مخطئ، أو أن الذلّة تكون في حالات معينة فهو مخطئ، فالإنسان الجاهل هو جاهل في كل شيء والمتحضر متحضر في كل شيء، والليل على ذلك هو أن جرائم الشرف لا تحدث إلا بين الفقراء

الظلامية التي تجوب المنطقة في طريقها إلى زوال

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة يعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

ثورة ثقافية هي الريف والرافد الثورات السياسية على الوان الاستبداد، حيث التحرر السياسي المرتجى لا يستوي إلا موازنة بتيار من التغيير المجتمعي ينقلب على كل منظمات التغيير وفي مقدمتها تخيير شراكة المرأة في الحياة العامة. ولا بد للدستور القادم الذي يقتره الشعب السوري في سوريا الجديدة، وللمجموعة القوانين الديمقراطية التي ستنبثق عنه، أن تؤكد على حرية المرأة ومراعاة خصوصيتها واحترام مكانتها وفكرها وعواطفها، وتضمينها في القوانين والتشريعات كافة، وتمكينها عن طريق تفعيل الأدوات والمؤسسات الموازية وإنشاء الروادع القانونية والعقابية لكل من يستمر في الاعتداء على هذه الحقوق تحت أي مبرر. كما يجب أن ينص الدستور القادم على حق المرأة في العمل السياسي، والشراكة في مواقع القرار العليا من خلال الترشيح لعضو أي منصب في الدولة بما فيها منصب الرئاسة والوزارات السيادية فضلا عن ضمان مشاركة المرأة في المحافل الدولية، وفي لجان التفاوض والمصالحة والسلام الأضلى.

وليطمئن قلبنا نحن السوريات، أذكر في هذا المقام أن المرأة في أعنى الديمقراطيات في الولايات المتحدة، لم تحصل على حقها في التصويت حتى العام 1920، ولم تتقلد مناصب سياسية عليا إلا في بداية الثلاثينات، وهي ما زالت تعاني تمييزا إذا ما أبدت منافسة للرجل في ما يعتبره ميدانا حكرًا عليه وفي مقدمته العمل السياسي، ومعدل رواتب المديرات التنفيذيات في الولايات المتحدة هو أقل 40 في المئة للمرأة منه للرجل في المنصب نفسه والخبرة المهنية ذاتها.

فصل المقال، إن المرأة التي تشكل عدديا نصف المجتمع أو يزيد، معنية ببنائها تماما كما الرجل، وأن غيابها هو تعطيل لطاقت نصف المجتمع، ما يجعله يسير بحدود واحدة ويحيله إلى موقع أصحاب الحاجات الخاصة، في مضمار تسابق المجتمعات العالمية نحو التنمية، التي لا يمكن أن تكتمل إلا بمشاركة واعية لتلك القوة الناعمة، وإسهامها في البناء الهرمي لمجتمعها، بدءا بقاعدته وتدرجا نحو سدة القيادة، ودونما حرج.

أوارها، شهد العمل السياسي خطوات عكسية وترجعاً دراماتيكا في التمثيل النسائي، ما شكّل إحباطا كبيرا في الشارع السوري والرأي العام الدولي في آن. فالمرأة السورية هي من دفع الثمن ويتما وترملا وشهادة، إلا أن صوتها بدأ يتردد في الهيئات المتعاقبة التي أسست لها المعارضة السورية، وبشكل لافت ومقلق، وقد يعود السبب الرئيس لهذا الغياب هو تقدم الحل العسكري والعمليات الميدانية على الحراك المدني السلمي وما نتج عنه من انحراف في المسار الثوري لجهة فئات متפרفة، حاولت ولا تزال أن تسحب البساط من تحت أقدام المعارضة المعتدلة، وتقضي مكونات بعينها من العمل السياسي، وفي مقدمة قوائمها الرديئة تقع المرأة السورية.

من نافلة القول إن خروج السوريين نساء ورجالا جاء ضد استبداديين وأدهما سياسي، والثاني ديني. أما الاستبداد الديني فقد تجلّى في ظاهرة القراءات المتطرفة لنصوص الإسلام، وفي تخيير مفتعل لطابع الاعتدال في أحكامه وتشريعاته - الاعتدال الذي هو صفة الإسلام الشامي لمئات من السنين خلت، في ظل مناخ الاعتدال هذا كانت المرأة منذ أعوام الهجرة النبوية الأولى صاحبة دور أصيل وفعال في الحياة الاجتماعية والسياسية والأكاديمية وحتى الاقتصادية.

أما الظلامية التي تجوب المنطقة منذ بعض من عقود ولما تزال، فهي حالة طارئة وعارضة في طريقها إلى زوال حالها حال غيمة صيف داكنة، وستعود المرأة السورية لتسهم في بناء الدولة المدنية التعددية التي يتساوى فيها الرجل والمرأة تحت مظلة المواطنة ودولة القانون. لذا، فإن لابد من أن ترافق الثورات السياسية بأخري ثقافية انقلابية على الراكد السلطوي،

كحال العديد من دول الشرق الأوسط، مثل اليمن والعراق ومصر وسوريا؛ في دراسة صدرت حديثا عن جامعة جورجتاون، حول المشاركة السياسية للمرأة، أعدتها الباحثة الأميركية من أصول سورية جمانة قدور، وتشغل حاليا موقع عضو اللجنة الدستورية السورية عن المجتمع المدني، اقتطفت "هناك نساء يبرن إحداهن تغيير سياسي حقيقي لكن غالبا ما يصطدم بالناظم السياسية المعمول بها، والتي غالبا ما تعيق استقلالهن وقدرتهن على العمل كجهة سياسية اعتبارية".

وعن الحال في سوريا كنموذج اعتمدته الباحثة قدور في دراستها، تقيد "أهم العوائق التي تعترض مشاركة النساء السياسية في سوريا هو التمييز ضد المرأة في القوانين ولاسيما قوانين الأحوال الشخصية، ناهيك عن كون حزب البعث الحاكم يدفع إلى المقدمة بالنساء اللواتي يخدمن أجندة الحزب والنظام، بينما تقضي المستقلات اللواتي يبحثن عن التغيير الجذري؛ علما أن الإقصاء هو عملية منهجية تطال الرجال والنساء معا في المجتمع السوري الذي يتمتع الآن بفرصة نادرة للتغيير الحقيقي ما بعد الحرب حيث يفترض أن تحل السيدات موقعا لائقا في الواجهة السياسية من المرحلة الانتقالية وليس المقاعد الخلفية وحسب".

لم تكن مشاركة المرأة

وقفا مؤشرا المعهد الأوروبي للمساواة بين الرجل والمرأة في إحصاءاته للعام 2019، فإن ألمانيا تبدو في موقع منخفض نسبيا على منسوب المساواة بين الجنسين على الخارطة الأوروبية، رغم أن امرأة قوية واستثنائية؛ تحلل وبتجارة موقع المستشار في الدولة منذ 15 عاما وحتى تاريخ كتابة هذه السطور. إذا كان هذا هو الحال في دولة أوروبية كبرى تديرها امرأة، هي فارقة في تاريخ حكم النساء في العالم، من غياب لفرص المرأة في العمل السياسي والشأن العام، وكيف سيبدو الأمر في دول خارجة حديثا من النظم الشمولية، أو في دول ما زالت تناضل من أجل الخروج الكبير إلى عوالم الديمقراطية والحريات وممارسة الحقوق الإنسانية،

مرح البقاعي
كاتبة سورية أميركية

من أجل أن تلحق بركب الدول الأوروبية الرائدة في دعم مشاركة المرأة في الحياة العامة، وتمكين موقعها في مضماري السياسة والأعمال، وفي مقدمتها الدولة الفرنسية، أعلنت وزيرة العائلة في ألمانيا الاتحادية، فرانسيسكا غيفي، "أن الإستراتيجية الوطنية لدولتها حددت مؤخرا أهدافا ملزمة لكافة الوزارات في رفع نسب تمثيل النساء في الأعمال والسياسة والعمل على ردم الهوة في قيمة الرواتب بين المرأة والرجل".

وقد أظهر حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي المحافظ بزعامة المستشارة أنجيلا ميركل، اهتماما لائقا بهذه الخطوة غير المسبوقة في تاريخ الحكومات الفيدرالية المتعاقبة، وقد أقرت بإجماع حكومي، حيث أعلنت رئيسة الحزب أنغريت كارنباور، تحديد حصص ملزمة (كوتا) تفرض استنواذ النساء على ما لا يقل عن 50 في المئة من المناصب السياسية والإدارية بحلول العام 2025.



إكراه المرأة على البغاء والعمل القسري جريمة ضد الإنسانية